البحرين: نموذج الاصلاح على الطريقة الامريكية

علي ربيعة*

■ في الخامس والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2006 يذهب الناخبون البحرينيون للادلاء باصواتهم لانتخابات نواب الفصل التشريعي الثاني وسط خيبة امل واحباط شديدين اصيب بهما المجتمع البحريني. مرد هذا الاحباط يرجع الى جملة من الحقائق التي تلت الاستفتاء على الميثاق الوطني وشكلت الارضية لخلق واقع جديد تم بموجبه الغاء الديمقراطية الجزئية التي جاء بها دستور عام 1972.

في آذار (مارس) عام 1999 اعتلى الشيخ حمد آل خليفة سدة الحكمة على اثر وفاة والده وكانت تلك مناسبة تاريخية لتوقف الانتفاضة الشعبية التي انطلقت عام 1994 كنتيجة حتمية لرفض الامير الراحل الدخول في حوار مع جماعة العريضة الشعبية حول المطالب التي سطرتها العريضة والتي تلخصت في المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد الصادر في 1973 وعودة الحياة النيابية التي تم الغاؤها في 26 آب (اغسطس) من عام وحل مشكلة البطالة وغلاء المعيشة ومشاكل الجنسية والتجنس والسماح للمبعدين بالعودة الى ارض الوطن واعادة النظر في القوانين التي صدرت منذ غياب السلطة التشريعية والتي تحد من حرية المواطنين وتتناقض مع الدستور بالاضافة الى انعدام حرية الراي والتعبير وخضوع الصحافة للسلطة التنفيذية خضوعا مباشرا الى جانب الاعلام الموجه.

قصة ميثاق العمل الوطني

في خطابه امام مجلس الشورى في دور انعقاده التاسع بتاريخ 3 تشرين الاول (اكتوبر) 2000 تحدث الامير الجديد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عن مسائل التطوير الدستوري والتنظيمي، وعندما تطرق في حديثه الى مشروع الميثاق الوطني دعا الامير الى الحوار الوطني الشامل من قبل قطاعات المجتمع ومؤسساته وفعالياته. كما سبق الاعلان عن مشروع الميثاق قيام الامير حمد بن عيسى بعقد لقاءات مع مختلف الفعاليات الاجتماعية من اجل الحديث والتشاور عن ملامح مشروع التحديث والتطوير القادم.

لا شك ان الميثاق الوطني شكل احدى المحطات الرئيسية في المشروع الاصلاحي للامير الجديد وقد خططت الحكومة لان يلعب الميثاق الدور المؤسسي في تاسيس مرحلة المصالحة السياسية والعودة الى المشاركة السياسية علما ان العملية الاصلاحية لم تكن لتحتاج لمثل هذه الاداة التي شبهها المتفائلون بالقاطرة التي يتم بواسطتها نقل المشروع الاصلاحي الى حيز التطبيق. فقد كان بالامكان الدخول مباشرة في المشروع الاصلاحي عن طريق تفعيل دستور البلاد المعطل ومن ثم استخدام الآلية الدستورية من اجل ادخال التعديلات الدستورية المزمع ادخالها.

وقد اتضح فيما بعد ان الميثاق في حقيقة الامر لم يكن الهدف منه لعب دور القاطرة التي تنقل المشروع الى ارض الواقع كما ردد ذلك العديد من رموز المعارضة وانما هو التحضير لامر خطير يتناول حاضر ومستقبل شعب البحرين كما اتضح ذلك بعد الاستفتاء عليه. فالميثاق كما استدركنا متاخرين مثل القاعدة التي تم على اساسها الالتفاف على مطالب الحركة الوطنية في المشاركة السياسية الحقيقية والرقابة الدستورية فضلا عن انه اقصى دور المعارضة السياسية والحركة الدستورية المطلبية وحرمها من المشاركة في صياغة العملية الاصلاحية.

يمكن القول ان روح التسلط والهيمنة على المجتمع وعلى مجمل العمل السياسي قد بدات اولى بوادرها بانفراد القيادة السياسية بتشكيل لجنة اعداد الميثاق الوطني وحرصها على اختيار اعضائها من خارج القوى الوطنية. والانكى من ذلك ان هذه العقلية الاستبدادية اثبتت لاحقا انها ضيقة الافق سياسيا الى درجة انها لم تسمح ببروز بعض اعضاء اللجنة المعينين كمعارضين لبعض البنود ولم تتردد في التعبير عن غضبها الشديد لتقديم استقالتهم احتجاجا على الخروقات الدستورية الفاضحة.

ليس من قبيل المبالغة القول ان الميثاق الوطني كان اشبه بالمصيدة التي دخلت فيها جميع اطراف المعارضة بمحض اختيارها بعد ان صدقت اطروحات السلطة بان المشروع الاصلاحي سيأتي بالملكية الدستورية التي تضمن مشاركة اوسع وتوفر حقوق وحريات تفوق ما تضمنه دستور 1973.

مع اعادة تعيين الشيخ خليفة كرئيس للوزراء من قبل الامير الجديد بدأ الشك والريبة يساوران المجموعات المتفائلة الا ان ما خفف من مخاوف المعارضة موافقة الحكومة على زيارة منظمة العفو الدولية للبحرين ولاول مرة واقدامها في السادس من حزيران (يونيو) 1999 على اطلاق سراح 320 من الموقوفين و41 من المحكومين، والبدء بالسماح بعودة المبعدين السياسيين شريطة تخليهم عن القيام باي نشاطات معارضة في المستقبل.

لكن هذه الخطوات في حقيقة الامر لم تكن لتمس جوهر القضايا السياسية والدستورية التي رفعتها المعارضة وانما انحصرت في معالجة آثار الأزمة الطاحنة وما ترتب على الخيار الامني الذي انتهجته السلطة في التسعينات وراح ضحيته اربعون شهيدا عدا ما تعرض له المئات من المعتقلين للتعذيب المبرح وهم ما زالوا في انتظار المصالحة الوطنية ومحاكمة الجلادين. ولذا فقد بدأ الاحباط يخيم من جديد.

في الرابع عشر من شباط (فبراير) 2001 صوت شعب البحرين على الميثاق الوطني الذي حاز على نسبة 98,4 % والفضل فيها يعود الى تلك الدعوة التي وجهتها الحركة الدستورية والمعارضة في الخارج للتصويت بنعم على الميثاق.

وفي اول تعليق له على هذا التصويت المنقطع النظير ادلى الامير الشيخ حمد بتصريح لجريدة «الحياة» في الثلاثين من شهر تموز (يوليو) عام 2001 وصف فيه ميثاق العمل الوطني بانه مشروع الشعب البحريني ككل، وشدد على ان الشعب الذي اجمع على الميثاق هو الضمانة الاكيدة لنجاح المشروع وهو حارسه الامين من اي تراجع او انتكاسة لانه اصبح ملكا للشعب.

لكن المثير للدهشة هو ان القيادة السياسية هي اول من خرج على هذا التوافق ولم تلتزم بتعهداته ومواثيقه الامر الذي تسبب في حدوث انتكاسة حقيقية للمشروع الاصلاحي برمته.

ذلك ان ميثاق العمل الوطني اكد على حاكمية دستور 1973 وحصر التعديلات الدستورية في تعديلين اثنين لا ثالث لهما وهما مسمى الدولة حيث تتحول من امارة الى ملكية والثاني هو الاخذ بنظام المجلسين حيث يمثل المجلس المنتخب السلطة التشريعية بينما يقوم المجلس المعين بدور الاستشارة فقط. لكن فوجئ شعب البحرين بان اللجنة التي اوكلت اليها مسؤولية ادخال التعديلات الدستورية قامت بتنفيذ مهمات تختلف عن تلك المهمات الموكلة اليها وهي الشروع باصدار دستور جديد بما يتعارض والميثاق الوطني والدستور الشرعي للبلاد.

وبطبيعة الحال فانه لا يوجد اي تفسير لما حدث سوى القول انه الالغاء المتعمد للدستور العقدي الذي تضمن مكتسبات شعب البحرين لعقود من الزمن وهي مكتسبات محدودة ولا تتجاوز تلك الديمقراطية الجزئية المعمول بها في دولة الكويت الشقيقة.

ويبدو ان القيادة السياسية لم تكن لتعي خطورة اقدامها على هذه الخطوة التي تم عن طريقها الغاء المعادلة السياسية التي توافق عليها الشعب والسلطة التنفيذية في عام 1973 تلك المعادلة التي تضمنها الدستور العقدي والمبنية على الاعتراف بالنظام الوراثي في مقابل الاقرار بوجود سلطة تشريعية ورقابية منتخبة انتخابا حرا ومباشرا مع التاكيد على مبدأ استقلال السلطات الثلاث.

تكمن الخطورة في اصدار دستور المنحة في انه لا يمثل عقدا بين الشعب والقيادة السياسية لان الشعب لم يشارك في صياغته واصداره عن طريق ممثليه وبالتالي فان الشعب لا تقع عليه مسؤولية الالتزام بنصوصه ومواده.

الانقلاب على الدستور

في الخامس عشر من شباط (فبراير) 2002 اقدمت السلطة على اصدار دستور جديد بما يعد خرقا فاضحا للميثاق الوطني وتعارضا تاما مع ما نص عليه الدستور الشرعي لعام 1973. وقد شبهت المعارضة السياسية في البحرين هذا الحدث بالانتكاسة الحقيقية للمشروع الاصلاحي وبانه تراجع تام عما تم التوافق عليه بين القيادة والشعب من خلال الميثاق الوطني وانكار للتعهدات والتطمينات التي اطلقتها القيادة السياسية.

وقد ترتب على هذا الانقلاب الدستوري الآثار الخطيرة التالية:ـ

1) تقويض اركان الديمقراطية الجزئية او البدائية التي جاء بها دستور 1973 والتي من خلالها باشر نواب الشعب المنتخبون مسائل التشريع والرقابة الادارية والمالية في عامي 1974 و1975.

2) الغاء الاستقلالية النسبية للسلطة التشريعية لعام 1973 عن طريق ادخال مجلس الشورى المعين كشريك في السلطة التشريعية وبنفس عدد الاعضاء المنتخبين وصلاحياتهم .

3) تقليص صلاحيات المجلس المنتخب في التشريع عن طريق اعطاء السلطة التنفيذية مهمة اعداد مشروعات القوانين واختيار الوقت المناسب لعرضها على المجلس.

4) تمتع القيادة السياسية بالصلاحيات الواسعة سواء فيما يتعلق بالسلطة التشريعية او القضائية بما في ذلك التصرف في ادارة المال العام في حال مرور اسبوعين على فشل المجلسين في تمرير الاعتمادات المالية المطلوبة.

5) ضعف الرقابة الادارية على السلطة التنفيذية بشكل عام وانعدام الرقابة فيما يتعلق بالمال العام بشكل خاص.

6) صدور قانون الانتخاب غير العادل الذي وزع الدوائر الانتخابية لخدمة التوازنات الطائفية بعيدا عن عدالة التصويت.

7) الحاق ديوان الرقابة المالية بالحكومة.

8) عدم استقلالية المحكمة الدستورية.

ولا شك ان استبدال الدستور الشرعي لعام 1973 بدستور المنحة ووضع كافة الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد السلطة التنفيذية والملك قد تسببا في وجود ازمة دستورية لا زالت تعاني البلاد من آثارها المدمرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

لم يكن يخطر على بال المعارضة في البحرين ان تكون هذه الديمقراطية الشكلية موضع تأييد ومباركة من الادارة الامريكية حيث اشاد بها الرئيس جورج بوش ووزيرة خارجيته كوندوليزا رايس وتحدثوا عنها كنموذج يحتذى به في الشرق الاوسط. ولا غرابة في امتداح الولايات المتحدة لهذه التجربة عديمة الاسنان اذا ما علمنا انها تحافظ على استمرار التواجد العسكري الامريكي المتمثل في القاعدة البحرية في منطقة الجفير بالعاصمة المنامة.

وقد وجدت القوى السياسية نفسها امام تحديات كبيرة لم تكن تتوقع حدوثها وكانت بين خيارين صعبين للغاية: القبول بالامر الواقع والتعامل مع الدستور الجديد ومع ما ينبثق عنه من مؤسسات عقيمة بعيدة كل البعد عن روح الديمقراطية او الدفاع عن المشروعية الدستورية واجبار السلطة على التراجع عن هذا الانقلاب الذي اودى بمكتسبات شعب البحرين.

المؤتمر الدستوري

كنتيجة حتمية لهذا الانقلاب الدستوري تحركت القوى السياسية صاحبة المصلحة في التغيير للتعبير عن رفضها القاطع لخروج القيادة السياسية على ما توافقت عليه مع القوى السياسية وكان من نتيجة اللقاءات السياسية المكثفة اعلان اربع جمعيات تاريخية هي وعد والوفاق وامل والتجمع القومي مقاطعة الانتخابات.

وقد سبق قرار مقاطعة الانتخابات التشريعية التي جرت في البحرين في تشرين الاول (اكتوبر) 2002 قيام الجمعيات الاربع بدراسة الوثيقة الدستورية الجديدة من جميع جوانبها القانونية والدستورية والاعتماد على دراسة المقارنة الدستورية القيمة التي اشرف على اعدادها المحامون الوطنيون.

ومنذ الاعلان عن المقاطعة اقتصرت الساحة السياسية على لاعبين اساسيين هما المقاطعون والحكومة.

وامام نجاح المقاطعين في حشد الشارع السياسي وخلق راي عام ضد التراجع الدستوري والسياسي وجدت الحكومة نفسها في موقف المدافع عن سياساتها الخاطئة مما اضطرها للخروج على قواعد اللعبة السياسية واستخدام كافة الضغوط السياسية والاعلامية على المقاطعين بما في ذلك صدور القوانين المقيدة لحركة المقاطعين في ممارسة حقهم الدستوري. الا ان المقاطعين نجحوا وبجدارة في كسر الحصار المفروض عليهم.

وقد برز المشهد السياسي بعد انتخابات تشرين الاول (اكتوبر) 2002 ليعطي الدلالات والمؤشرات السياسية التالية:ـ

1) هبوط نسبة المشاركين في الانتخابات حيث قلت عن نسبة 53 % بالرغم من اساليب التهديد والوعيد التي مارستها الحكومة للتاثير على الناخبين. وهذه النسبة تعتبر متدنية جدا مقارنة بنسبة المشاركين في الاستفتاء التي بلغت 98,4 % .

2) نجاح المقاطعين في تحقيق نسبة عالية من المقاطعين حيث بلغت 47 % مما عزز كيان الجمعيات السياسية المقاطعة واهلها لقيادة العمل السياسي والدستوري المطالب بالرجوع الى الشرعية الدستورية.

جاء الاعلان عن عقد المؤتمر الدستوري في الرابع عشر من شهر شباط (فبراير) 2004 كتتويج للمكاسب التي حققتها الجمعيات المقاطعة في الانتخابات التشريعية. وقد شارك في اعداد هذا المؤتمر والاشراف عليه ثلاثة اطراف هم الجمعيات المقاطعة والمحامون وجماعة المستقلين. والحقيقة ان المؤتمر الدستوري شكل نقلة نوعية في تاريخ العمل السياسي السلمي والمطلبي ولان السلطة لا يمكن ان تسمح بوجود معارضة سياسية تهدد صرح هذه القاعدة القانونية التي بنت عليها مشروعها الاصلاحي فانها اتخذت قرارها بالغاء المؤتمر من الخريطة السياسية.

وضمن اجندتها السياسية المعلنة بدات السلطة ومن خلال التهديد بالغاء التراخيص الحزبية على افشال قرارات المؤتمر الدستوري الاول المتمثلة في عقد الندوة الجماهيرية واطلاق مشروع العريضة الشعبية حيث تم منع الفعالية الاولى وتحول الثانية الى عريضة لاعضاء الجمعيات المقاطعة.

ومما لا يستراب فيه ان العد التنازلي للجمعيات المقاطعة بدأ مباشرة بعد ان اكتشفت السلطة سر ضعفها المتمثل في عدم استعدادها للتخلي عن تراخيصها الحزبية وعندئذ عمدت السلطة الى اصدار قانون الجمعيات الذي وضع الجمعيات الاربع بين خيار التسجيل او الالغاء والتسجيل معناه الاعتراف الضمني بالدستور وبما جاء به من مؤسسات شكلية.

مع الاعلان عن نهاية الفصل التشريعي الاول للمجلس المنتخب في شهر تموز (يوليو) المنصرم تحددت معالم المشروع الاصلاحي وابعاده وباتت الصفات الملازمة للتجربة واضحة للعيان وهي تتلخص في الآتي:ـ 1) استمرار علاقة الهيمنة للنظام السياسي. 2) استمرار الصراع بين السلطة والمجتمع نتيجة اصرار السلطة على عدم ادخال التعديلات الدستورية. 3) عدم قدرة المجلس الوطني على القيام بمهام التشريع والرقابة الادارية والمالية. 4) استمرار حالات انتهاكات حقوق الانسان.

وعندما نسال عن ابعاد هذه التجربة في توافقها وتلازمها مع الطموحات الديمقراطية نكتشف انها اثبتت انه ليس بمقدور هذه المؤسسات:

1) منع القوانين المصادرة للحريات. 2) القضاء على الفساد المالي والاداري. 3) القضاء على الامتيازات الخاصة. 4) معالجة ملف التجنيس السياسي. 5) الغاء التمييز الطائفي بفتح الباب امام توظيف المواطنين من الشيعة في سلك القوة والدفاع والحرس الوطني والشرطة بدلا من الاجانب. 6) السيطرة الديمقراطية على الجيش والحرس الوطني والشرطة لضمان حيادية هذه المؤسسات وعدم استخدامها لحماية الاستئثار بالسلطة والامتيازات. 7) حل مشكلة البطالة. 8) حل مشكلة السكن حيث ارتفع عدد طلبات الاسكان الى 48000 طلب. 9) تحقيق المواطنة الدستورية القائمة على الغاء التمييز الطائفي وتطبيق المبادئ الخاصة بالمساواة بين المواطنين والتوزيع العادل للثروة وتكافؤ الفرص في تقلد المناصب القيادية والتوظيف.

وهذا بطبيعة الحال يقود الى الاستنتاج الخطير القائل بان الترشيح والانتخاب للمجالس النيابية لا يعنيان بالضرورة خلق المؤسسات الديمقراطية كما ان المؤسسات المنتخبة لا تعني ابدا وجود ديمقراطية حقيقية قادرة على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

و من الطبيعي جدا ان يكون احد افرازات هذه النتائج السلبية للتجربة الديمقراطية الشكلية زيادة ازمة الثقة بين القيادة السياسية والمجتمع بما يهيئ الظروف الموضوعية للاحتقان السياسي ومن ثم احتمال تفجر الوضع واشتعال انتفاضة جديدة، والبحرين لا تحتمل تكرار ما حدث في التسعينات.

* عضو المجلس الوطني المنحل

المؤامرة المستمرة

هيثم المالح*

■ كشف الأستاذ محمد حسنين هيكل على قناة الجزيرة في عدد من أحاديثه الأسبوعية ليوم الخميس، كشف النقاب عن تواطؤ عدد من الملوك والرؤساء العرب مع قادة الحركة الصهيونية قبل وبعد نشوء الكيان الصهيوني، في الوقت الذي كان هؤلاء ينادون ـ اعلامياً ـ بعكس ما يقولون في الخفاء زاعمين أنهم يناصرون القضية الفلسطينية.

كان الملك فيصل (على خلفية رغبته ليكون ملكاً للدولة العربية) قد تفاوض مع حاييم وايزمان مسؤول الوكالة اليهودية حول تأسيس كيان صهيوني في فلسطين، وأبرم معه اتفاقية أوردها المؤلف جورج أنطونيوس في كتابه «يقظة العرب» وندرجها فيما يلي لأهميتها في هذه الظروف الراهنة:

(ان صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ممثل المملكة العربية الحجازية والقائم بالعمل نيابة عنها، والدكتور حاييم وايزمن ممثل المنظمة الصهيونية والقائم بالعمل نيابة عنها، يدركان القرابة الجنسية والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودي، ويتحققان أن أضمن الوسائل لبلوغ غاية أهدافهما الوطنية هو في اتخاذ أقصى ما يمكن من التعاون في سبيل تقدم الدولة العربية وفلسطين، ولكونهما يرغبان في زيادة توطيد حسن التفاهم الذي يقوم بينهما فقد اتفقا على المواد التالية:

1ـ يجب أن يسود جميع علاقات والتزامات الدولة العربية وفلسطين أقصى النوايا الحسنة والتفاهم المخلص، وللوصول الى هذه الغاية تؤسس ويحتفظ بوكالات عربية ويهودية معتمدة حسب الأصول في بلد كل منهما.

2ـ تحدد بعد اتمام مشاورات مؤتمر السلام مباشرة الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين من قبل لجنة يتفق على تعيينها من قبل الطرفين المتعاقدين.

3ـ عند انشاء دستور ادارة فلسطين تتخذ جميع الاجراءات التي من شأنها تقديم أوفى الضمانات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرخ في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1917، (أي وعد بلفور).

4ـ يجب أن تتخذ جميع الاجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين على مدى واسع والحث عليها وبأقصى ما يمكن من السرعة لاستقرار المهاجرين في الأرض عن طريق الاسكان الواسع والزراعة الكثيفة.

ولدى اتخاذ مثل هذه الاجراءات يجب ان تحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين المستأجرين العرب ويجب أن يساعدوا في سيرهم نحو التقدم الاقتصادي.

5ـ يجب أن لا يسن نظام أو قانون يمنع أو يتدخل بأي طريقة ما في ممارسة الحرية الدينية ويجب أن يسمح على الدوام أيضاً بحرية ممارسة العقيدة الدينية والقيام بالعبادات دون تمييز أو تفضيل ويجب أن لا يطالب قط بشروط دينية لممارسة الحقوق المدنية أو السياسية.

6ـ ان الأماكن الاسلامية المقدسة يجب أن توضع تحت رقابة المسلمين.

7ـ تقترح المنظمة الصهيونية أن ترسل الى فلسطين لجنة من الخبراء لتقوم بدراسة الامكانيات الاقتصادية في البلاد وأن تقدم تقريراً عن أحسن الوسائل للنهوض بها، وستضع المنظمة الصهيونية اللجنة المذكورة تحت تصرف الدولة العربية بقصد دراسة الامكانيات الاقتصادية في الدولة العربية وأن تقدم تقريراً عن أحسن الوسائل للنهوض بها، وستستخدم المنظمة الصهيونية أقصى جهودها لمساعدة الدولة العربية بتزويدها بالوسائل لاستثمار الموارد الطبيعية والامكانيات الاقتصادية في البلاد.

8ـ يوافق الفريقان المتعاقدان أن يعملا بالاتفاق والتفاهم التامين في جميع الأمور التي شملتها هذه الاتفاقية لدى مؤتمر الصلح.

9ـ كل نزاع قد يثار بين الفريقين المتنازعين يجب أن يحال الى الحكومة البريطانية للتحكيم.

وقُع في لندن، انكلترا، في اليوم الثالث من شهر (كانون الثاني) يناير سنة 1919).

(ترجمة تحفظات فيصل عن الانكليزية)

(يجب أن أوافق على المواد المذكورة أعلاه:

بشرط أن يحصل العرب على استقلالهم كما طلبت بمذكرتي المؤرخة في الرابع من شهر يناير سنة 1919 المرسلة الى وزارة خارجية بريطانيا العظمى. لكن اذا وقع أقل تعديل أو تحويل (يقصد بما يتعلق بالمطالب الواردة بالمذكرة) فيجب أن لا أكون عندها مقيداً بأي كلمة وردت في هذه الاتفاقية التي يجب اعتبارها ملغاة لا شأن ولا قيمة قانونية لها ويجب أن لا أكون مسؤولاً بأية طريقة مهما كانت).

هذه الاتفاقية أبرمت بصورة سرية الا أن بعض المتحذلقين من المثقفين ينفون وجود مؤامرة. فاذا كانت المؤامرة هي عمل بالخفاء خلاف ما يظهر في العلن فما هو الاسم الذي يمكن أن نطلقه على هذا العمل الذي قام به فيصل الأول؟ في رأيي هو المؤامرة بعينها.

هؤلاء المتحذلقون يرون أنه لا فائدة من استمرار الصراع المسلح مع الكيان الصهيوني في فلسطين بعد أن حمل اسم دولة اسرائيل بداعي أن هذه الدولة أنشئت بموجب قرارات الأمم المتحدة وهي مدعومة من القوى الكبرى وعلى رأسها دولة الارهاب العالمي ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ وأن الدول العربية مجتمعة لم تستطع أن تحقق نصراً في جميع حروبها مع هذه الدولة.

ان من يتبنى هذا الرأي لم يطلع حقيقة على التآمر الذي قام به حكام عرب من خلف الستار مع الكيان الصهيوني قبل انشاء الدولة الاسرائيلية ومع القوى التي دفعت لانشائها بعد ذلك.

فحين أقدم السادات على زيارته المشؤومة لاسرائيل خاطب غولدا مائير بقوله لقد جئتم بوعد بلفور، فأجابته لا بل ـ بوعد فيصل ـ وانفرد السادات بعدها بالصلح معها فكانت هذه حلقة أخرى من حلقات التآمر لضرب أية امكانية للتوحد العربي في مواجهة الدولة العنصرية، وايذاناً لاستمرار العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني وعلى الأمة برمتها. ثم هرول البعض لاستجداء الصلح مع العدو الصهيوني في حين لا يزال البعض يهرول بالفراغ وتستمر المؤامرة حتى الآن في المشهد الفلسطيني، فما ان فازت حماس بالانتخابات الديمقراطية والفريدة نوعياً حتى بدأت الضغوط تمارس عليها من كل جانب دولياً وعربياً وداخلياً.

أما الموقف الدولي الداعم للكيان الاسرائيلي بلا حدود وخارج العدالة فهو أمر مفهوم لدينا تماماً، فحتى الآن لم تطالب أي من دول العالم ـ المتحضر ـ الدولة المعتدية بوقف عدوانها، وتنفيذ القرارات الدولية، والاعتراف بالدولة الفلسطينية، والتوقف عن قضم الأراضي واقامة المستوطنات وارتكاب المجازر، وبناء الجدار العنصري الفاصل، في حين نجد الدول الغربية تمارس على الحكومة الفلسطينية الجديدة الضغوط المادية والمعنوية لدفعها للاعتراف من جانب واحد بالكيان الاسرائيلي المصطنع، ويجري التهديد بالتجويع والحصار، برغم أن حق المقاومة هو حق كفلته القوانين الدولية وخاصة منها اتفاقية جنيف ـ التي لم تكن البلاد العربية طرفاً فيها ـ فضلاً عن الحق الطبيعي.

أريد أن أؤكد ان هذا الكيان مصطنع لسببين رئيسيين:

أولهما: انه لا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة ونظمها أي نص يبيح لهذه المنظمة مصادرة أراضي شعب لاعطائها للآخرين.

ثانيهما: ان نظام الأمم المتحدة يصف المنظمة الدولية بأنها منظمة غير دينية بمعنى ـ علمانية ـ وبالتالي فخلق كيان ديني يتعارض مع علمانية المنظمة الدولية.

وبالتالي فالأساس الذي بنيت عليه دولة اسرائيل هو أساس فاسد وما ينبني على الفاسد فهو فاسد.

وبحكم وجود اسرائيل على الخريطة بمقتضى الأمر الواقع، وبالدعم المطلق واللامحدود لجرائمها ضد الانسانية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبغض نظر لما يسمى المجتمع الدولي عن كافة الانتهاكات للقانون الانساني، وشرعة حقوق الانسان ورفضها المطلق للقرارات الدولية ذات الصلة، وبحكم هذا الوجود الفعلي تجري الضغوط لاجراء المفاوضات معها للوصول الى حلول مناسبة تضمن لها الأمن والاستقرار والسيطرة.

وأما الوضع العربي فهو لا يحتاج الى بيان والقاعدة الفقهية المعروفة تقول (السكوت في معرض الحاجة الى البيان بيان)، فغالبية الدول العربية ساكتة عن الحق وهي ليست فقط لا تدافع عنه وانما هي متواطئة مع الباطل.

وأما الوضع الداخلي المأساوي في فلسطين، فما ان فازت حماس بالانتخابات حتى كشر الشر عن أنيابه وبدأت الضغوط الداخلية تنهال عليها من الاخوة في الداخل قبل الخارج، فبدل أن تكون سائر الفصائل الفلسطينية معها لتعاونها في انجاز عملها الذي ندبها له الشعب بغالبيته، اذا بالمطالبات تنهال عليها لتعترف هي الأخرى بالدولة المصطنعة ـ اسرائيل ـ وتسلم للعدوان دون مقابل كما اعترف غيرها في أوسلو التي أبرمت فيها اتفاقية سلبت الفلسطينيين كل قوة لديهم ووضعتهم عراة أمام الارهاب الصهيوني، وكان الحصاد هو العلقم.

ثم نرى الرئيس الفلسطيني مؤخراً يطالب حماس باثبات عدم ارتكابها ـ جريمة ـ تهريب الأسلحة الى الأردن، عاكساً المعنى الحقوقي في هذا المجال بصورة تقول بأن على البريء أن يثبت براءته، ثم يأتي وزير الاعلام السابق ياسر عبد ربه ليقول بأنهم سيسعون لاسقاط الحكومة الفلسطينية الجديدة، ثم يصفها بالجهل السياسي.

فهل هناك من ترابط بين القديم والحديث، وهل يراد من كل هذه الضغوط استمرار حرب 1948 حتى يتم التهويد الكامل للتراب الفلسطيني؟

انني لا أستطيع أن أفهم موقف الرئيس عباس في وصفه للحادثة الاستشهادية في تل أبيب، وادانته لحماس، ثم حديث عبد ربه في قناة «الحرة» سوى أنه حلقة من سلسلة لا ندري أين ستنتهي.

انني أقول لهؤلاء جميعاً اتقوا الله في شعبنا الفلسطيني وفي حماس التي ندبها الشعب لقيادته في المرحلة الحالية.

* كاتب من سورية

لهذه الاسباب لم يعد الشعب التركي متحمسا لانضمام بلاده الى الاتحاد الاوروبي

د. محمد عجلاني*

■ اظهر آخر استطلاع للرأي اجري في تركيا ان 32 % من الاتراك فقط اصبحوا يؤيدون انضمام بلادهم الى الاتحاد الاوروبي بعد ان كانت النسبة تقارب السبعين بالمئة قبل سنتين، اما اهم الاسباب التي ادت الى هذا التراجع فهي:

1ـ شعر الشعب التركي ان المطالب الاوروبية اصبحت شبه تعجيزية وتفرض بعجرفة على الحكومة التركية من اجل قبول انضمامها الى الاتحاد الاوروبي.

2ـ رجال الاعمال الاتراك لم يعودوا متحمسين لهذا الانضمام بعد ان فرضت عليهم شروط اخرى تعجيزية تتعلق بتغيير انظمة وقوانين التعامل المالي والمصرفي من اجل قبولهم كشركاء في نادي الاتحاد الاوروبي.

3ـ من الشروط الموضوعة على تركيا لقبولها في الاتحاد الاوروبي هي تغيير كامل في هيكلية نظامها الزراعي والالات المستخدمة في هذا القطاع لمجاراة الدول الاوروبية مما سيكلف الحكومة التركية نفقات واموال كبيرة للوصول الى هذا الهدف.

4ـ بدأ الاتحاد الاوروبي يتدخل في صلب وهيكلية النظام الاداري والمالي والقانوني التركي، ويطالب بتغيير القوانين التركية التي لها علاقة بالاسس المعنوية والاخلاقية التي قامت عليها الدولة التركية.

5ـ يطالب الاتحاد الاوروبي تركيا باحترام حقوق الاقليات الدينية والعرقية وافساح المجال للمحامين للتدخل في كل شاردة وواردة، والتفتيش ربما حتى على مكاتب الشرطة في اسطنبول وانقرة للتأكد من ان الاتراك اصبحوا شعبا حضاريا يمكن قبوله في نادي الشعوب المتحضرة.

6ـ الاتحاد الاوروبي لن يقبل تركيا الا عندما ينتزع منها التخلي تماما عن جمهورية قبرص التركية والقبول بقبرص الاوروبية، وان تعترف بالمذبحة الارمنية ومعاقبة كل من ينكر او ينفي وجود هذه المذبحة.

واخيرا وبعد كل هذه الشروط من حق الشعب التركي ان يتساءل لماذا لم تفرض مثل هذه الشروط على الدول الاخرى، ولماذا فترة الانتظار الزمنية الطويلة جدا التي تم تحديدها لقبول تركيا في عضوية الاتحاد الاوروبي، الم يوجد هناك طوائف دينية وعرقية مضطهدة في دول اوروبية ضمت حديثا الى الاتحاد الاوروبي؟

رب ضارة نافعة، وربما تكون هذه الشروط بمثابة ايقاظ للضمير وللوعي التركي بالعودة الى محيطه الطبيعي العربي والاسلامي، بالشروط التي تحددها الدولة التركية ونكون بذلك قد عرفنا مدى تأثير كتابات صاموئيل هنتينغتون على التصرفات الاوروبية تجاه انقرة.

* رئيس مركز دراسات الحياة السياسية السورية في باريس